

الدرس الحادي عشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابتة أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

وسائل المقاصد.

- فإن المقاصد الشرعية وهي المعاني الكلية، التي جاءت الشريعة لتحقيقها، لا يمكن أن تتحقق إلا بأن يكون لها وسائل، ومن ثمَّ نحتاج إلى الحديث عن وسائل المقاصد، لبيان أحكامها، وأنواعها، وتفصيلها، والفرق بينها وبين مقاصد الشريعة.
- تقدم معنا أن مقاصد الشريعة ندرسها ونتعلمها ونعرفها لعددٍ من الفوائد والثمرات، منها: أننا إذا فهمنا مقاصد الشريعة، استطعنا أن نفهم المعاني الحقيقية للنصوص الشرعية، فكم من إنسانٍ نزلَ كلام الله، وكلام رسوله -صلى الله عليه وسلم- على خلاف مراد الله -عزَّ وجلَّ-، ومراد رسوله -صلى الله عليه وسلم-، بسبب عدم معرفته بمقاصد الشريعة، ولذلك جاءت أفعال وسلوكيات بل قد يأتي انتهاكٌ للحرَمات، وسفكٌ للدماء، وتجاوزٌ للحدود، بسبب تحميل النصوص ما لا تدل عليه من المعاني، فعندما يكون عند الإنسان معرفةٌ بمقاصد الشريعة، يتمكن من فهم كلام الله -عزَّ وجلَّ-، وكلام رسوله -صلى الله عليه وسلم-، وتنزيله على وفق مراد كلٍّ منهما.
- وهكذا نتدارس مقاصد الشريعة من أجل أن يكون هذا سببًا من أسباب معرفتنا للراجح من الأقوال، ومن الأدلة، فإن الاختلاف بين العلماء لأزال موجودًا من عصر النبوة، إلى عصر الصحابة، إلى عصرنا الحاضر، ومن الواجب على أهل الاجتهاد والفتوى، أن يرجحوا بين هذه الأقوال: ليعرفوا الراجح من المرجوح ، ومن طرائق ذلك: أن نعرف مقاصد الشريعة، وبالتالي يظهر لنا المعنى الأقوى، الذي يتوافق مع مقاصد الشرع، ثم إذا لم يعرف الإنسان مقاصد الشريعة فحينئذٍ قد يفوته تنزيل الأحكام الشرعية في المسائل المستجدة؛ لأن المسائل المستجدة تعينك معرفة مقاصد الشريعة على فهم حكم الله -عزَّ وجلَّ- لهذه النوازل والوقائع، وهكذا عندما نعرف مقاصد الشريعة نتمكن من اعتبار الظروف المصاحبة للأحكام، سواء كانت زمانية، أو مكانية، أو كانت تتعلق بأحوال الأشخاص وصفاتهم، فعندما نجد شخصًا قويًا في بدنه، فإن الشرع يعطي له أحكامًا، لا نجدها في مَنْ كان مريضًا أو ضعيفًا، فعندما نتدارس مقاصد الشريعة، نستطيع أن نعرف أثر هذه الظروف على الأحكام الشرعية، بينما الوسائل نتدارسها ونُعملها من أجل أن نُوصلنا إلى مقاصد الشريعة ومعانيها الكلية.

الفروقات بين الوسائل وبين المقاصد.

- (١) فإذاً هناك فرقٌ بينهما في الغاية، والأثر، والفائدة من كلٍّ منهما، هكذا أيضًا من الفوارق: أن المقاصد لها خصائص، تخالف صفات الوسائل، فإن المقاصد الشرعية لها عدد من الصفات والخصائص، لا نجدها في الوسائل، من ذلك مثلاً: أن المقاصد لا بد أن تكون مستندةً إلى دليلٍ، فهي ربانيةٌ من عند رب العزة والجلال، خلاف الوسيلة، ولذلك استعملنا في الدعوة إلى الله -عزَّ وجلَّ- وسائل متعددةً جديدةً، اختلفت عن الوسائل الأولى، وما ذاك إلا أن المقاصد إلهيةٌ ربانيةٌ، من عند رب العزة والجلال، بخلاف الوسائل.

- (٢) المقاصد ملبيةً للحوائج التي يحتاج إليها، بخلاف الوسائل. وكذلك المقصد الواحد قد يكون له وسائل متعددة توصل إليه، فعندما نسلك مسلكاً من هذه الوسائل، إحدى هذه الوسائل، اكتفينا به عن بقية الوسائل، متى كانت تلك الوسيلة موصلةً إلى المقصود، بخلاف المقاصد، فلا بد من تحقيقها جميعاً.
- (٣) المقاصد عامة، تتناول جميع الأفراد، وتتناول جميع الأشخاص، بخلاف الوسائل فإنها تختلف ما بين واحدٍ وآخر، هكذا المقاصد مضطردة، تسير على سننٍ واحدٍ، ولابد من حضورها ووجودها، بخلاف الوسائل، فقد توجد في مسألةٍ دون مسألةٍ أخرى.
- (٤) هكذا مقاصد الشريعة لا يمكن أن يكون بينها تناقضٌ ولا تضادٌ، مهما اختلف الأشخاص، ومهما اختلفت الأحوال، ومهما اختلفت البلدان، أما الوسائل، فقد يكون هناك وسائل تحقق المقصد في محلٍ، لكنها لا تحققه في محلٍ آخر، ولذا يتصور وجود التعارض والتناقض بين هذه الوسائل، بخلاف المقاصد.
- (٥) هكذا من خصائص المقاصد: أنه لا تميز فيها، تشمل الجميع، لا يميز أحدٌ عن أحدٍ، بخلاف الوسائل، فلكلٍّ ظروفه، ولكلٍّ أحواله وصفاته، ولذلك كانت مقاصد الشريعة محترمةً، مقدسةً، لا محل للاجتهاد في ذاتها، وإن كان قد يكون هناك اجتهادٌ في تحقيق مناهجها، بخلاف الوسائل، فإنها ترد عليها الاجتهادات، وتختلف ما بين مجتهدٍ وآخر.
- (٦) كذلك من خصائص المقاصد: أنها منضبطة، لا تتخلف، لها أوصافٌ محددة، وكذلك هي أمورٌ كلية، ليست أموراً تفصيليةً أو جزئية، وكذلك من خصائص المقاصد أنها وسطيةٌ لا غلوٌ فيها، ولا انحراف.

• الوسائل هل لها تأثيرٌ في تحقيق المقاصد؟ أو ليس لها تأثيرٌ؟

- فهناك طائفةٌ يقولون: لا أثر للوسائل البتة في تحقيق المقاصد، وهؤلاء هم الذين ينفون تأثير الأسباب، وهم جبرية، غلاة في القدر، ويقابلهم طائفةٌ أخرى، يقولون بأن الأسباب تستقل، ومنها الوسائل تستقل بنفسها في إثبات الآثار والنتائج والمقاصد والغايات، وهؤلاء قدرية، ينفون القدر، وهناك منهجٌ وسطيٌّ بينهما، يثبت أن للأسباب والوسائل آثاراً، لكنه يجعل هذا التأثير ليس مستقلاً بنفسه، وإنما بخلق الله -عز وجل-، وقدره -جل وعلا-.
- من خلال ما سبق عرفنا شيئاً من الفروقات بين المقاصد والأسباب، والوسائل، وتقدم معنا شيءٌ من إثبات الأدلة لأنه لابد من الأمرين: السبب، والقدرة الإلهية، ولذلك قال -جل وعلا- في عددٍ من النصوص يثبت الأمرين معاً: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: 30]، ولهذا نحن نفعل، والله -عز وجل- يخلقنا ويخلق فعلنا، كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفافات: 96]، فأثبت عملاً للعبد وفعلًا يُنسب إليه، ويكون له التأثير، وأثبت أن هذا التأثير هو بخلق الله -عز وجل-، وقدره -سبحانه وتعالى-.
- في هذا أيضاً أنبه إلى أنه في مراتٍ عديدة، قد يُظن أن بعض الوسائل من مقاصد الشريعة، ويقع اللبس في هذا كثيراً، وأنا أشير إلى شيءٍ من هذا، مثلاً في التعاون، التعاون هذا وسيلة، وليس مقصوداً، وليس مقصوداً من مقاصد الشارع، ولذا كل النصوص التي جاءت بالتعاون، إنما جاءت به حال كونه محققاً لنصرة الحق، وسائرًا على مناجاه، ومن قال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: 103] وفي الآية الأخرى قال -عز وجل-: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: 2]، إذن التعاون على الإثم والعدوان تعاونٌ، ومع ذلك هو مذمومٌ، فحينئذٍ نعرف أن هذه وسيلة، وهذه أيضاً من الفروقات بين الوسائل والمقاصد، فالمقاصد مطلوبةٌ مطلقاً، ولكن الوسائل في مراتٍ لا تُطلب شرعاً بسبب كونها لا تؤدي إلى المقصود الشرعي، وإنما تنافيه وتضاده.
- ومن أمثلة ذلك مثلاً: المال، فالمال ليس هدفاً، ولا مقصوداً لذاته، وإنما هو وسيلة، ولذلك جاءت النصوص ببيان أن هذا المال لابد أن يُستعمل في طاعة الله -عز وجل-، وأن يُجعل وسيلةً إلى تحقيق المقصود الشرعي، ولا يصح أن يُجعل غايةً بنفسه.
- ومن هنا جاءت النصوص بهذا الأمر، يقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «يقول ابن آدم: مالي مالي، وهل لك يا ابن آدم من مالك إلا ما أكلت فأفنيته، أو لبست فأبليت، أو تصدقت فأمضيت»، ولذلك جاءت النصوص بدم المال في بعض المواطن

- ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ * يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ * كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: 1-4]، وفي الآية الأخرى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ * أَن رَّاهُ اسْتَغْنَى﴾ [العلق: 6، 7]، وبالتالي نعلم أن هذا وسيلة، وليس مقصداً.
- وقد يقول قائلٌ منكم: أليس المال من الضرورات الخمس التي جاءت الشريعة بالمحافظة عليها؟ فنقول: باب الضرورات هذا عندنا فيه إشكالٌ من ثلاثة أوجه:
 - الإشكال الأول:** أن بعض الناس يحصر مقاصد الشريعة في الضرورات، أو في الضرورات الخمس، هذا خطأ، ولذلك هذه الضرورات إنما تلتفت إلى مقصدٍ واحدٍ، ألا وهو: تحقيق الشرع للمصالح، وهي جزءٌ من هذا التحقيق، لأن منها ما هو تحسيني، ومنها ما هو حاجيٌّ على ما تقدم، وبالتالي هذه الضرورات لا يلزم أن تكون هي المقصود، المقصود المحافظة على الأموال، بحيث لا تكون محلاً للنهب والسلب، والأخذ والأكل بالباطل، ونحو ذلك.
 - فمن ثمَّ نعرف أن من قصر مقاصد الشريعة في الضرورات، نقول له: أخطأت، ومن ظن أن هذا الضروري هو المقصود، نقول: لا، المقصود حفظه، لا ذاته، حفظه من الانتهاك والسرقة والاعتداء ونحو ذلك، لأنه يحصل به مقصدٌ من مقاصد الشريعة، وهو أمن الناس واستقرارهم على ما تقدم.
 - وأنبه إلى شيءٍ في هذا، ألا وهو: أن هناك معاني كلية تختص بها بعض الأبواب، مثلاً أبواب العبادات لها معاني، وأبواب المعاملات لها معاني، وأبواب الأنكحة لها معاني، وأبواب الجنائيات والحدود كذلك، فهذه المعاني قد يُظن أنها خاصةٌ بذلك الباب، ولكنها إذا نظرت إليها وجدت أنها عامةٌ، مثلاً يذكر بعضهم في أبواب الحدود والجنائيات: أن من مقاصد الشريعة في هذا الباب تحقيق العدل، تحقيق العدل ليس خاصاً بهذا الباب، باب القضاء يحتاج إليه، بل هناك أبواب من أبواب المعاملات والعبادات مبنية على هذا المقصد، وبالتالي لا تظن أن هذا المقصد مختصٌ بهذا الباب، وإن كانت أحكامه في ذلك الباب أكثر، لكن لا يعني أن بقية الأبواب لا يوجد فيها فروغٌ ومسائل تحقق ذلك المقصد.
 - ومن الأمور المتعلقة أيضاً بهذا: أن يلاحظ أن بعض ما يُجعل مقصداً للباب، قد يكون وسيلةً، وقد يكون قيمةً في ذلك الباب، وقد يكون معنىً لاحظه الشارع، لكنه لا يصح جعله من مقاصد الشريعة، التي هي المعاني الكلية التي التفت إليها الشرع في بناء الأحكام على ما تقدم في تقرير معنى مقاصد الشريعة.
 - إذا تقرر هذا، فمن الألفاظ التي قد يُتردد فيها: ما وجد من المصطلحات، كالقيم، ومن يبحث في الأخلاق وفي القيم، بينهم نوع اختلافٍ في تحديد معنى القيم، وبالتالي يقع التنازع في جعلها من المقاصد، وعدم جعلها.
 - القيم الذي يظهر أنها معاني نفسية، يترتب عليها سلوكيات، وهذه المعاني النفسية منها معاني كلية تشمل عدداً من المعاني، ومنها قد تتفرع إلى معاني جزئية، مثلاً تعظيم الله، هذا معنى كلي، قيمة، معنى نفسي، فهي قيمة. يترتب عليها أو منها مثلاً مخافة الله، رجاء الله، حسن الظن بالله -سبحانه وتعالى-، ونحو ذلك، وهذا المعنى تعظيم الله، يندرج تحت معنى إيماني أكبر، يشتمل أيضاً على عددٍ من المعاني الإيمانية الأخرى، كما في الإيمان بالرسول، أو الإيمان بالكتب، أو نحو ذلك.
 - فالمقصود أن هذه القيم هي معاني نفسية يترتب عليها أمورٌ سلوكية، وهذه القيم تقوم بها حياة الناس، ويسعدون بها، لكن بينها وبين المقاصد تفاوتٌ، فإن غالب القيم تؤدي إلى تحقيق مقصودٍ شرعيٍّ، مثلاً مخافة الله، وتعظيم الله قيمةً، تؤدي إلى مقصد العدل مثلاً، تؤدي إلى مقصد أداء الحقوق لأصحابها، تؤدي إلى مقصد تحقيق العبودية لله -سبحانه وتعالى-، وبالتالي نعرف الفرق بين هذين الأمرين.
 - الوسائل المؤدية إلى تحقيق المقاصد متعددة وكثيرة، ولها تقسيماتٌ متعددة، منها مثلاً، هناك وسائل ثابتة تكون في جميع الأزمنة وجميع الأمكنة، مثلاً الكلام وسيلة لنصرة الحق التي هي مقصدٌ من مقاصد الشرع، هذا الكلام لا يتغير، لا يختلف ما بين زمانٍ وآخر، ما قال هو وسيلة في زمانٍ، وليس وسيلة في زمانٍ آخر، بينما هناك وسائل متغيرة، يختلف أمرها ما بين وقتٍ وآخر، تكون وسيلة في زمانٍ، لكنها ليست بوسيلة في زمانٍ آخر، مثلاً عندنا لاحتظنا في الزمان الماضي كانت عندنا مسجلات، وعندنا أشرطة، تسجل أصوات الحق والخير والدعوة إلى الله -جلَّ وعلا-، اليوم راحت، وأصبحوا يستخدمون آلاتٍ جديدةً أخرى، ووسائل تغاير الوسيلة الأولى، فهذه وسيلة متغيرة، ليست كالوسيلة الأولى، التي هي وسيلة ثابتة.

• هكذا أيضًا يمكن تقسيم الوسائل إلى قسمين: وسائل لها حكمٌ حال كونها وسيلةً، ووسائل ليس لها حكمٌ حال كونها وسيلةً. فالأولى تأخذ الحكم الشرعي، والثانية يُحكم عليها بقاعدة الوسائل لها أحكام المقاصد، وبالتالي هناك وسائل واجبة، وهناك وسائل مندوبة، وهناك وسائل مباحة، وهناك وسائل محرمة، وهناك وسائل مكروهة، فهذه كلها، أو كل الأحكام التكليفية الخمسة يمكن أن يُحكم على عددٍ من الوسائل بأي واحدٍ منها، بحسب ما يدل عليه الدليل، وبحسب ما هي موصلةٌ إليه من الحكم الشرعي.

• كذلك الوسائل لها جانبان: جانبٌ وجوديٌّ، وجانبٌ عديميٌّ، فهناك وسائل تحقق المقصود من جهة الوجود، وهناك وسائل تحققه من جهة العدم، يعني مثلاً في حفظ الأموال، هناك وسائل جاءت بها الشريعة لحفظ المال، مشروعية الإسهاد، مشروعية توثقة الأموال، مشروعية الرهن، هذه وسائل لحفظ المال من جهة الوجود، وهناك وسائل لحفظ المال من جهة العدم، مثلاً: إقامة الحد على السارق، تحرير السارقة، هذه وسائل تحقيق المقصود من جهة العدمية.

• كذلك من أحكام الوسائل أن يُلاحظ أن الوسائل متفاوتة، وليست على مرتبةٍ واحدةٍ، وبالتالي لابد أن يُعطى لكل وسائل حكمها بحسب منزلتها، وتفاوت الوسائل يكون من ثلاث جهات، أو من أبرز جهات تفاوت الوسائل ثلاثة أمور:

❖ **الأمر الأول:** مكانة المقصد الذي تؤدي إليه، فهناك وسائل مؤديةٌ إلى مقصدٍ أعلى مثل تحقيق العبودية لله -جلّ وعلا-، وهناك وسائل أقل، أو وسائل مؤديةٌ إلى مقصدٍ أقل، وبالتالي يُعطى لكل واحدٍ من هذه الوسائل حكمه بحسب المقصد الذي يوصل إليه.

فرقٌ بين وسائل تؤدي إلى تحقيق العبودية، ووسيلةٌ تؤدي إلى الإحسان، الإحسان مقصودٌ شرعيٌّ، فالأولى أقوى، لماذا فضلت؟ بحسب الغاية والمقصد الذي تؤدي إليه.

❖ **الأمر الثاني:** هكذا قد يكون الاختلاف بحسب الثبات، هناك وسائل ثابتةٌ مؤديةٌ للمقصود في كل زمانٍ، في كل مكانٍ، وهناك وسائل لا تؤدي في بعض الأوقات دون بعضها الآخر، ومن ثمَّ تتفاوت هذه الوسائل بحسب ثباتها وقدرتها.

❖ **الأمر الثالث:** كذلك تتفاوت الوسائل بحسب إفضائها للمقصود، فهناك وسيلةٌ تفضي بشكلٍ مباشرٍ وبشكلٍ قويٍّ إلى المقصود، وهناك وسائل أقل، بالتالي يكون لكل وسيلةٍ حكمها الشرعي، بحسب درجتها في إفضائها للمقصود.

• ما فائدتنا ما معرفة هذا التفاوت؟

هناك فوائد،

✓ منها: الترجيح بين هذه الوسائل،

✓ ومنها معرفة حكم هذه الوسيلة، هل هو الوجوب أو الندب،

✓ ومنها أيضاً: يكون طلبنا للوسيلة الأقوى أكثر، تندفع نفوسنا لذلك؛ لأننا نعلم أن هذه الوسيلة أكثر أجراً وثواباً عند الله -عزَّ وجلَّ-.

• من الأمور التي أيضاً أنبه عليها في هذا الباب: النظر في وضع بعض المسائل حيلةً لمخالفة مقصود الشارع، يعني مثلاً في أبواب الربا، هناك تعاملاتٌ ربويةٌ ظاهرها الصحة والسلامة، ولكن حقيقتها مخالفةٌ لمقصود الشارع، مثال ذلك: مثلاً في عددٍ من البيوعات التي تكون بين الناس، ظاهرها الصحة والسلامة، لكن مؤداها أن تكون عقداً ربوياً، أعطيك القلم بليون، تسدده لي بعد سنة، ثم تعيد لي القلم مقابل تسعمائة ألفٍ أسددها في الحال، هذه المعاملة ظاهرها الحل والجواز، لكن عندما ننظر إلى حقيقتها، نجد أنها مناقضةٌ لمقصود الشرع؛ لأن حقيقة هذه المعاملة أن أعطيك تسعمائة ألفٍ في الوقت الحاضر، وأقوم بأخذ مليون بعد سنة، وهذا في الورق النقدي الذي هو نوعٌ من الأموال الربوية، ومن ثمَّ نقول: هذا حيلةٌ على الربا، والله -جلّ وعلا- لا يُخدع -سبحانه وتعالى-.

• هذه وسيلةٌ جُعِلت من أجل الوصول إلى هدفٍ مناقضٍ لمقصود الشارع، وهذا في جميع الأبواب، مثلاً في باب النكاح، نكاح التحليل، امرأةٌ طلقها زوجها ثلاثاً، فجاءوا برجلٍ، وقالوا: تزوجها يوماً أو يومين، من أجل أن تتمكن من الرجوع إلى زوجها

الأول، فهذا مناقضٌ لمقصود الشارع، مقصود الشارع في هذا الباب: أن يكون هناك استقرارٌ وأمنٌ ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: 21].

ومن ثمَّ هذا الزواج يخالف مقصود الشارع، ومن ثمَّ عامله الشارع بنقيض مقصوده، وقال: هذا النكاح لا يُحل المرأة لزوجها الأول، وهذا الرجل تيسُّ مستعازٌ، وهذا نكاحٌ باطلٌ، لا تترتب عليه آثار النكاح الصحيح.

وهكذا في بقية الأبواب، ومن ثمَّ جاءت النصوص بالتحذير من التَّحْيِيلِ على الأحكام ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء: 142]، وذكر قصة أصحاب السبت، تحيلوا لاصطياد السمك في يوم السبت، وقد مُنعوا من ذلك، بأن جعلوا الشباك في يوم الجمعة، وأخذوها يوم الأحد، فعاقبهم الله -عزَّ وجلَّ- بأن جعلهم قروداً وخنازير.

ومن ثمَّ نعلم أن هذه الحيل مخالفةٌ لمقصود الشارع، وأنها لا يمكن اعتبارها وسيلةً تؤدي إلى حكمٍ شرعيٍّ، بل هذه الحيل باطلةٌ، ولا قيمة لها، ولا منزلة ولا يصح أن يُتوسَّل بها للوصول إلى مخالفة مقصود الشارع.

هناك عددٌ من الوسائل جعلها بعض العلماء مقاصد، ورتبوا عليها أحكاماً كثيرةً، مثلاً: وضع الشريعة للإفهام، هذا ظنه بعض العلماء مقصداً، وهو في الحقيقة وسيلةٌ؛ لأنه إذا فهمَ تمكن الناس من العمل به، فالمقصود هو تحقيق العبودية، وتحقيق العبودية يكون بفهم الخطاب، فهم الخطاب هذا وسيلةٌ، وليس هو المقصود في حد ذاته، فهو وسيلةٌ للعمل بالشرع، وتحقيق عبودية رب العزة والجلال.

هكذا مثلاً من الأمور التي تُذكر في هذا الباب أن بعض الناس يأتي فيستغل مقاصد الشريعة من أجل تحقيق رغباتٍ له، أو من أجل مناقضة ومضادة النصوص الشرعية، ويأتي يقول الشريعة تقصد هذا الباب، وهذا الحديث يخالف مقصد الشريعة، وبالتالي يطعن في ذلك الحديث، وهذا نوعٌ من أنواع النفاق سلمنا الله وإياكم منه، لماذا؟ لأن هذا ردُّ للنص الشرعي، والله -جلَّ وعلا- قد أمرنا وأوجب علينا أن نأخذ بالنص الشرعي، لا موارد في ذلك، ولا مجادلة في مثل هذا الأمر، وبالتالي علينا أن نأخذ بالنص الشرعي، وكم من مرة قيل بأن هذا التوجه وهذا الحديث يخالف المقصود الشرعي، وعند التحقيق يتبين خلاف ذلك، ولذلك جعل الله -عزَّ وجلَّ- قوام الحياة باتباع الكتاب والسنة، وجعل الحياة الهنيئة السعيدة في تحكيم هذين الأصلين، من كتاب الله -عزَّ وجلَّ-، وسنة رسوله -صلى الله عليه وسلم-.

أشير إلى ثلاث مسائل مهمة، تجعلونها بين أعينكم:

❖ **الأول:** أن مراعاة مآلات الأمور، وما تعود عليه، هذا أمرٌ مقصودٌ للشارع، لا يكتفي بالأمر الظاهري، بل يطالب بالنظر

في ما يمكن أن تؤول إليه الأحوال والأفعال، ولذلك جاءت العديد من النصوص بالأمر بالتعقل والنظر في عواقب الأمور ومآلاتها ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [يس: 68]، وهكذا أيضاً جاءت الشريعة بعددٍ من الأدلة التي تحقق هذا الباب، ومثل ثمَّ فإن من الأمور المتعينة على من يريد أن يهتم بمقاصد الشريعة: أن يلتفت إلى مآلات الأمور، ماذا ستكون عليه، وما هو مستقبل الناس في ما يأتي.

❖ **الثاني:** وهكذا أيضاً من الأمور التي يُنبَّه عليها في هذا الباب: الحذر من تلاعب المستفتين أو الآخرين بصاحب الفتوى

والعلم، ممن له مدخلٌ في مقاصد الشريعة، فإنه قد يُسَوِّغ لبعض الناس أن هذا النص يخالف نصوص الشريعة، فيكون الفهم السقيم هو سبب ذلك، لم يفهموا كلام الله على وفق مراد الله -جلَّ وعلا-.

❖ **الثالث:** من الأمور التي أيضاً أنبه عليها: هو أن الأحكام الشرعية لا ترتبط بالذوات، وإنما ترتبط بالأوصاف، ومن هنا

نقرر أن الأحكام الشرعية مرتبطة بهذه الأوصاف والمعاني، ما تقول زيدٌ حكمه كذا، وإنما تقول: من اتصف بالصفة الفلانية فحكمه كذا، لماذا؟ لأن الحكم يعود على الصفات لا على الذوات.

من الأمور التي نبه عليها هنا: أن الأحكام الشرعية لا تُطبَّق على الذوات، وإنما تُطبَّق على أفعالٍ، ما تقول: ما حكم زيد؟ وإنما تقول: ما حكم جلوس زيدٍ، ما حكم قيام زيدٍ، ونحو ذلك.

سبق أن بيّنا في مقصد التخفيف أنه قد لا يظهر في بادئ الأمر مقصد الشارع في التخفيف بناءً على الحكم، وضربنا أمثلةً، منها: في الحج، من لم يوجب على المرأة الحج إلا بمحرم، وأيضاً في من كفّر تارك الصلاة، في أن الشارع خفف عليه، فإنه يكون تخفيفاً من جهة القضاء لاحقاً، وما اتضح لي مثال تارك الصلاة، كيف يكون الحكم بكفره من التخفيف؟.

- أيهما أشد على الإنسان التائب الذي ترك الصلاة عشر سنوات؟ أن يُقال له: استأنف الصلاة، ولا يجب عليك قضاء صوم ولا صلاة، وأكثر من النوافل لتعويض ما فاتك من هذه الأعمال، أو أن يُقال: أعد صلاة عشر سنوات، واقض صيام هذه السنوات العشر؟ أيهما أخف؟ الأول أخف، متى يكون ذلك الحكم؟ إذا قلنا بكفر تارك الصلاة، أما إذا قلنا بأنه لا يكفر، أوجبنا عليه أن يقضي، فبالتالي كان من هذا النحو أخف.
- {من الناحية الأخروية؟}.

- أمر الآخرة إلى الله -جلّ وعلا-، أنت لا تحكم على أحدٍ بجنةٍ أو نارٍ، تارك صلاةٍ، أو مشركٍ، أو مرتدٍّ، كلهم لا تحكم عليهم بجنةٍ أو بنارٍ، وأمرهم إلى الله -جلّ وعلا-، وأمر العقوبة هذا غير التخفيف في التكليف، ومثله مسألة: سفر المرأة للحج بدون محرم، قد يُظن من أول وهلة أن القائل بأن المرأة تسافر بدون محرم قوله أسهل ممن يمنع، ولكن إذا التفت، وجدت الذي يمنع يقول: يُكتب لها أجر الحج كاملاً، وهي في بيتها، ولا يجب عليها الحج، لماذا؟ لأنها لا تجد المحرم، فإذا نظرت في بواطن الأمور، وجدت أن أحد القولين هو المتوافق مع المقصد الشرعي في هذا الباب.

أخذنا في مقصد النصيحة، قلنا: النصيحة تكون لله ولكتابه ولسوله ولعامة المسلمين، فنريد زيادة توضيح كيف تكون النصيحة لعامة المسلمين؟.

- النصيحة لعامة المسلمين لها صورٌ متعددةٌ منها مثلاً: أن يعامل الناس بما يجب أن يعاملوه به، هذه من النصيحة لهم، أن يبحث عن ما فيه مصلحتهم ومنفعتهم دنياً وآخره، أن يعظ الخلق ويرشدهم إلى ما ينفعهم في آخرتهم، هذا من النصيحة.

ذكرتم نوعي وسائل: ثابتة ومتغيرة، فالمتغير واضحٌ عندي، لكن الثابتة أريد مثلاً للثابتة؟.

- يعني مثلاً الكلام، هذا وسيلةٌ في الدعوة إلى الله، هل تغيرت بتغير الأزمان؟ لم تتغير، الذهاب إلى المسجد على الأقدام، يتغير؟ وسيلةٌ لأداء صلاة الجماعة، لكن الذهاب على المركوبات يختلف ويتغير ما بين زمانٍ وآخر، فهذه أمثلةٌ تطبيقيةٌ لهذا الباب.

إذن قد تتضمن الوسائل الثابتة بشيءٍ من الوسائل المتغيرة؟.

- يكون بينهما ارتباطٌ، أما أن يكفي أحدهما عن الآخر، أو يجزئ أحدهما عن الآخر، نقول لا.
- من الأمور التي نتحدث عنها: مسألة استغلال المقاصد من قبل بعض من يريد هدم هذا الدين، من حيث لا يشعر، أو من حيث يشعر، خصوصاً في أوقاتٍ متباينةٍ، وُجد من يطالب بمراعاة مقاصد الشريعة، ثم قام باطراح دلالة النصوص، وقال: فهم المقصد الشرعي، والعمل بالمقصد الشرعي أولى من العمل بالدليل الجزئي الواحد، بالتالي طعن في مدلول النص، وأمر بتركه، وإذا نظرنا، وجدنا أن الحال لا يخلو من ثلاثة أحوالٍ: أحدها: أن يكون النص لا يصح أن يعوّل عليه؛ لعدم صحته، ومنها: أن يكون الفهم للنص فهمًا سقيماً، ومنها أن يُظن أو يُدخل في المقاصد ما ليس منها، فبالتالي يقع الالتباس الذي ذكرته قبل قليل.

- من الأمور التي أيضاً لابد أن نلاحظ في باب المقاصد: أن إغفال بعض المجتهدين لمسائل المقاصد، هذا إغفالٌ يفوت عليهم معرفة حكم الله -عزّ وجلّ- في ما يطرأ على الناس من الأحكام، لماذا؟ لأنه لم يعرف المقصد الشرعي، أو لأنه قدّم هذا المقصود، وألغى به مدلول النص.

- أيضاً من الأمور التي يُتحدث فيها: ما يتعلق بمقاصد المكلفين، ومقصد المكلف هو في الامتثال، بينما مقصد الشارع في وضع الأحكام، والعبد ينبغي به أن يقصد بالتزامه بالحكم الشرعي نفع نفسه في آخرته، فإن النصوص قد جاءت بإيجاب إرادة الآخرة، والمنع من إرادة الدنيا، قال تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا * وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا * كَلَّا نُمَدُّ هَؤُلَاءِ

وَهُؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا * انظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلِلْآخِرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا ﴿[الإسراء: 21].

- بالتالي لابد أن يقصد الإنسان بعمله الآخرة. ومن هنا لازال العلماء يؤكدون على معنى الإخلاص ويأمرون به، ويؤكدون على حديث: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه».
- ومن ثمَّ لابد من ملاحظة هذا المعنى والمقصد، ألا وهو: إخلاص العبودية، لله -عزَّ وجلَّ-، ويلاحظ أن بعض الناس بدأ يستعمل كلمة الإخلاص، وينزلها في غير منازلها، فيجعل معنى كلمة الإخلاص هو الإتيان، وهذا خطأ، الإخلاص أمرٌ قلبيٌّ، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: 5].

وصلَّى الله على نبيِّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

